

ولم يحوها قطعا فالنايت من الصحيح على الصحيحين زيادة على سبعين ألف  
 حدث فكيف اذ اضم الى ما يحفظه مسلم مما لم يحوه كتابه وهدى ان يحصل عدد  
 صحة ما قاله ابن الاخرم **وذكره الحافظ ابن حجر في مقدمته شرح لصحة**  
**البخاري ان ترك التقليد في عدة احاديث البخاري** اي ترك  
 التقليد للثقات الذين ان عدد ما ذكره لا يخفى ان قبول روايته لمن كثر بين  
 لعدد احاديث البخاري ليس من باب التقليد بل من باب قبول روايته  
 وليست من التقليد كما عرفت في الاصول وباب المصنف في ذلك فالاول اثبت  
 يقول انما احترم ما قاله العادون فوجد لهم والهميين فان الهمم جائز على  
 العدل كما علمت ونقل عن الباقين ان قال يعجز ابن حجر انما شرع في مقدمة  
 شرح البخاري قلدا لمجوري يريد في عدة احاديث البخاري الى كتابه  
 فوجدت قال ان فيه ثلاثين حديثا وكونها الشك مني قال فاستكتسبها بالنسبة  
 الى باب معددها فوجدتها قد نقصت كثيرا فجمعت عن تقليده وعددت  
 محرابها طباقا فبلغت احاديثه بالمكر رسوا المعلقات سبعة آلاف  
 وثلاث مائة وسبعة وتسعين حديثا الى اخره ما قاله المصنف **وخرج لك**  
**بنفسه في ادعي ما ذكره مائة حديث واثمان وعشرون حديثا والجملة**  
**عنده بالمكر من غير المعلقات والمتابعات سبعة الاف وثلاث مائة**  
**وسبعة وتسعون حديثا واعلم ان معرفة نسخة احاديث**  
**الصحيحين ليست من علوم الحديث وقواعده لكن دعا الى ذكرها ما عرفت**  
 من كلامه

من كلام ابن المصنف الاخرم وزاد الى حفظ عدد المعلقات **قال وجملة ما**  
**فيه من التعالق التي ثلاث مائة واحد واربعون حديثا اكثرها**  
**مكرر فخرج في صحيح البخاري** يعني في مواضع اخر لفظ ابن حجر في  
 المقدمة فخرج في الكتاب اصول متونة فسميت بما ذكره تعليقا بالنسبة  
 الى ذكره لغيره فخرج لا بالنسبة الى ذكره بخلافه ان المخرج منها وهو الموصول  
 داخل في عدة احاديثه **المخرجة قال ابن حجر وليست فيه** اي في المعلق او في  
 البخاري **من المتون المعلقة التي لم يخرج في كتابه ولو نزل بقى اخر**  
**الامانة وستون حديثا** هذه في الحقيقة هي المعلقات لا غير لعوده بخرج  
 البخاري لها قال ابن حجر **وقد اخرجها في كتابه لطيف** هو المسميات بتعلق التعليق  
**متصلة لاسانيد الذين علقته عنده فحالي هذا لا يسبغ في البخاري**  
 حدثه معلق في نفس الامر بل كما متصله قال ابن حجر وجملة ما فيه من المتابعات  
 والفتن في على اختلاف الروايات ثلاث مائة واربعون حديثا  
 فخرج في كتابه على هذا بالمكر سبعة الاف واثمان وثمانون حديثا  
 وهذه الورد خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين  
 فمن بعدهم وقد استوعبت اصل جميع ذلك في كتابي تعليق التعليق انتهى  
 قال ابن حجر **هذا التحريم بالغ له اسبق اليه** فانه لم يتعرض من تعدد لعدد المعلقا  
 ولا لعدد ما لم يخرج منها قال **وانما بعد العصور والتهو والخطا** واما  
 عدة طرق الصحيحين فذكر الحافظ ابن حجر عن الحافظ الجوزي ان قال  
 في كتابه المسمى بالمتفق انما استخراج على جميع ما في الصحيحين حديثا حديثا